**جامعة عين شمس**
**كلية الحقوق**
**قسم القانون التجارى والبحرى**

*رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق بعنوان:*

# تطور المفهوم العقدى فى معاملات التجارة الدولية

**مقدمة من الباحث / احمد محمد سعيد**

## تحت إشراف:

**الأستاذ الدكتور/** **احمد قسمت الجداوى**
**أستاذ القانون الدولى الخاص**
**كلية الحقوق- جامعة عين شمس**

**الأستاذ الدكتور/** **رضا السيدعبد الحميد**
**رئيس قسم القانون التجارى**
**كلية الحقوق- جامعة عين شمس**

**1435هـ/2014 م**

**جامعة عين شمس**
**كلية الحقوق**
**قسم القانون التجارى**

تشكيل لجنة الحكم والمناقشة على رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق بعنوان:

# تطور المفهوم العقدى فى معاملات التجارة الدولية

**مقدمة من الباحث / احمد محمد سعيد**

**تشكيل اللجنة:**

**-الاستاذ الدكتور/ أحمد قسمت الجداوى**

**استاذ القانون الدولى الخاص، كلية الحقوق جامعة عين شمس، مشرفا ورئيسا.**

**-الاستاذ الدكتور/ رضا محمد عبيد**

**استاذ القانون التجارى، عميد كلية الحقوق جامعة بنى سويف "سابقا"، عضوا.**

**-الاستاذ الدكتور/ رضا السيد عبد الحميد**

**استاذ القانون التجارى، كلية الحقوق جامعة عين شمس، مشرفا وعضوا.**

**-الاستاذ الدكتور/ هانى سرى الدين**

**استاذ القانون التجارى، كلية الحقوق جامعة القاهرة، عضوا.**

**1435هـ/2014 م**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**(( وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ.))**

**الأية 105 من سورة التوبة.**

**<u>شكر وعرفان واجب :</u>** آمل من الله أن أكون قد وفقت فى إلقاء بعض الضوء على موضوع بحثى، ولا يسعنى إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من ساندنى وساعدنى فى إخراج هذه الرسالة، فاتقدم بأسمى معانى الشكر والعرفان إلى **<u>الأستاذ الدكتور</u>/ أحمد قسمت الجداوى**، أستاذ القانون الدولى الخاص، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، لما قدمه لى من علم وفير وإرشاد طوال فترة إعداد هذه الرسالة وتوفير الوقت الكافى لتوجيهى، فهو مرجعا مضيئا يجعلنا نلتف حوله ونحبه ونوقره وندعو له، فجزاه الله عنى خير الجزاء ووفاه حقه. كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى **<u>الأستاذ الدكتور</u>/ رضا محمد عبيد**، استاذ القانون التجارى وعميد كلية الحقوق جامعة بنى سويف "سابقا".

و أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى **<u>الأستاذ الدكتور</u> /رضا السيد عبد الحميد** أستاذ القانون التجارى ورئيس قسم القانون التجارى بكلية الحقوق، جامعة عين شمس، والذى شرفت بالتتلمذ على يديه خلال دراستى الجامعية ثم بعد ذلك خلال إشرافه على الرسالة، فقد وضع داخلى اللبنة الأولى من علم ومهد لى الطريق الذى سرت على خطاه، فكان خير عون وسند لى ولم يبخل على بالنصح والإرشاد وتوفير الوقت الكافى لتوجيهى طوال فترة إعداد هذه الرسالة، فادعوا الله تعالى أن يديم عليه الصحة والعطاء العلمى المستمر. كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى **<u>الأستاذ الدكتور</u>/ هانى سرى الدين**، استاذ القانون التجارى، كلية الحقوق جامعة القاهرة، على قبولهما مناقشتى، وأتمنى أن أستفيد من نصائحهما وعلمهما الوفير. وأخيراً لا يسعنى إلا أن أتقدم **بخالص الشكر** إلى جميع أفراد عائلتى لتدعيمهم لى، ومساعدتهم وتحملهم لى أثناء سنوات الدراسة، أدام الله على الجميع العافية والتوفيق وخير الجزاء.وفى الختام أتمنى أن تساهم هذه الرسالة فى بعض التقدم للبحث العلمى وأن تفيد المهتمين فى الحقل القانونى، فإن أصبت فهو توفيق من عند الله، وإن اخطآت فإنما أنا بشر.

*والله ولى التوفيق وهادى السبيل"*

# تطور المفهوم العقدى فى معاملات التجارة الدولية.

**مقدمة:** الحاجة هى دائماً المحرك الرئيسى للإنسان تجاه إيجاد الوسيلة المناسبة لإشباعها، إلا أنه دائماً ما تصطدم هذه الرغبة فى الإشباع بعنصرى الوفرة والندرة، ويقصد بالندرة قلة السلع والخدمات والعوامل المنتجة لها بالنسبة للحاجات البشرية الجمة والمتطورة، ويعود نقص هذه السلع والخدمات إلى محدودية العوامل المنتجة المتاحة كالطبيعة والعمل ورأس المال والكفاءة الإنتاجية، وبسبب هذه الوفرة وهذه الندرة والعلاقة بينهما نشأت التجارة الدولية.

**أهمية البحث:** فبالنسبة للدول المتقدمة نجد أن التجارة الدولية توفر لها الأسواق اللازمة لتصريف منتجاتها والتى يعجز السوق المحلى عن إستيعابها، كما تفتح المجال للصناعة المحلية لزيادة الإنتاج للإستفادة بمزايا الإنتاج الكبير، كما تمكنها من الحصول على مستلزمات الأنتاج من المواد الأولية فضلاً عن توفير احتياجاتها من السلع التى لا تستطيع إنتاجها.

أما بالنسبة للدول النامية فإن التجارة الدولية تمكنها من تصدير منتجاتها من المواد الأولية والمصنوعات التى تتمتع فى إنتاجها بمميزات نسبية للحصول على العملات الأجنبية اللازمة لتمويل وارداتها من السلع الإستثمارية المختلفة التى تعجز عن إنتاجها والتى تتطلبها عملية التنمية، هذا بالإضافة إلى تمكينها من الإستفادة من التقدم العلمى والتكنولوجي التى تتمتع بهما الدول المتقدمة.

وبطبيعة الحال فإن العقد هو الوسيلة التى يتم من خلالها إدارة التجارة الدولية، فمن المفترض أن العقد كما هو شأنه فى التجارة الداخلية، هو وسيلة تنظيم الحقوق والالتزامات الناشئة عن معاملات التجارة الدولية، فالعقد هو الضمانة الأساسية لحفظ وتنظيم حقوق والتزامات متساوية ومتوازنة للمتعاملين بالتجارة الدولية.

**مشكلة البحث:** ولكن قراءة المشهد الحالى لواقع التجارة الدولية تؤكد هيمنة الدول المتقدمة على التجارة الدولية بما يسمح لها بالسيطرة على مقدرات الدول النامية، ويؤكد أيضا أن وسيلة الهيمنة والسيطرة هى عقود التجارة الدولية التى تحررها الدول المتقدمة مع الدول النامية، والتى أضحت فى كثير من الأحيان وسيلة مجحفة تفرض على أحد الأطراف الأستمرار فى تنفيذ إلتزامه العقدى حتى ولو كان غير عادل أو غير متناسب مع التزامات الطرف الأخر. بما يشبه الاستعمار الاقتصادى. مما يعيد إلى الذهن حالة الاستعمار العسكرى الذى فرضته الدول المتقدمة عقودًا طويلة على الدول النامية، فقد كانت الدول المتقدمة تستعمر الدول النامية عسكريا بهدف فرض السيطرة السياسية التى تكفل لها الاستحواذ على ثروات الأمم من الموارد الطبيعية. ولكن بانتهاء الحروب العالمية وبإنشاء منظمة الأمم المتحدة، يرى المتابع لواقع الحال أن الاستعمار لم ينته ولكن تحول لطريقة أخرى غير عسكرية أو دموية، بل هى طريقة استعمار أنيقة تحوى من مصطلحات العدالة والحفاظ على حقوق الإنسان الكثير. فدراسة الواقع تؤكد أنه ومع كل هذه المصطلحات البراقة إلا أن الاستعمار الاقتصادى لازال باقيا كل ما هنالك أن الدول المتقدمة تحولت من الاستعمار الاقتصادى العسكرى إلى الاستعمار الاقتصادى العقدى.

فأصبح العقد هو الوسيلة التى تسيطر بها دول الشمال المتقدم على دول الجنوب الأمل فى النمو، ولكن كيف يكون هذا هو الحال وفكرة العقد قد نشأت تاريخيا مدفوعه بقيم العدل والأخلاق؟ فقد كان العقد الوسيلة المنطقية لإثبات الالتزامات والحقوق والعمل على حسن تنفيذها، فمن البديهى أنه بمرور السنوات يتطور العقد ليكون فى مصلحة العدل والأخلاق، لا أن يتطور ليكون فى خدمة القوى على حساب الضعيف. فالمفترض أن كل تطور إنسانى يكون الهدف من ورائه

هو منح البشرية المزيد من العدل والرفاهية، فما هى الدوافع والأسباب التى جعلت تطور العقد يمثل أداة هيمنة القوى على الضعيف؟

ما سبق يشكل **الهدف** الحقيقى من وراء هذا البحث، فالتجارة الدولية بكل المتغيرات التى تحويها، أصبحت أمر حيوى فى مسيرة الشعوب، بحيث أصبح من المستحيل تجنبها وعدم المشاركة فيها، ولكن يجب أن لا تكون تلك التجارة أحد أدوات الاستعمار الحديث، ولذا يتعين علينا البحث حول تاريخ تلك التجارة وتطورها وأهميتها للشعوب، وكذلك البحث فى فكرة العقد ذاتها، وخصوصية الأحكام المتعلقة بالعقود حينما تبرم فى نطاق دولى متعدد الجنسيات والقوانين، هذا ليتسنى لنا تحديد آثار تطور المفهوم العقدى فى المعاملات التجارية الدولية، وما أدى إليه هذا التطور من خلق استعمار من نوع جديد، وما هى الضمانات العقدية التى يمكن أن يتمسك به المتعاقد الضعيف ليقى نفسه من هيمنة المتعاقد القوى، ومن خطر الالتزام بعقد مجحف فى حقه؟. وللوصول إلى النتائج المرجوة من هذا البحث فإننا سنوالى البحث كالآتى: **الباب الأول: تطور مفهوم العقد فى معاملات التجارة الدولية. و الباب الثانى: تطور وسائل مجابهة إختلال التوازن فى عقود التجارة الدولية.**

# الباب الأول: تطور مفهوم العقد فى معاملات التجارة الدولية.

# الفصل الأول : الأهمية الاقتصادية والتطور التاريخى لمعاملات التجارة الدولية.